

الايات والاحاديث ياتي عن عملها على العلم بالمسوعات  
والمبصرات والادلة العقلية تدل على امتناع عملها على الكيفيتين  
الملاصتين بالاثني المعرفتين ونقولنا قصة قاصرة  
عن كشف حقيقتها فلا بد لنا من هذا الاعتراف وما قرناه  
لم يتوهمنا لاقبل ان المصفاة من مضماني الحقيقة لا تتعارف  
الالمية المعرفتين عند تعال والتعليق في القدا، هم علم يلزم  
منه نقض فلم يجل السمع والبصر على ما يقوله المشركي  
والفلاسفة على العلم بالمسوعات والمبصرات **وهي**  
فان علمنا عرض فان العرض هو الموجود القائم بالتحيز على ما في  
المواقف ومحدث ضرورة كون صفات الحوادث محدثة  
وقاصر ضرورة عدم كونها معلومة لنا مستفاد من  
التي انزل هو السبيل الكلي من صفات المفيض للصورة كما  
وعلمه كما قدم ضرورة استلزام كونه حادنا كونه ناقضا  
في اليزك وكامل يستلزام قصوره كونه تعال ناقضا اليه  
وذا في اي مستند الى ذاته تعال لامتناع احتياجه في  
شي من صفات كماله الى غيره ولم يتعرض لكونه جوهرا او  
عضوا لامتناع اتصافه بشي من الجواهر والاعراض فان  
الجوه عند وجودها حدث للتحيز بالذات اي الكفا واليهم  
بالاشارة الحسية بانه هناك او صحتها والعرض هو العاد

للحدث الحال في التحيز بالذات وكل منها يقضي كون موهوم في تحيز  
ومشار اليه بالاشارة الحسية التي هي وجوهها كسالم المنة  
عنها الواجب تعاليت **بذات** **فان كانت** **وهي**  
الواجب وتعيينه عن ذاته لم يكن له تلك ماهية كلية ولكن  
لان كل واحد من الوجوه والتعيين جزئي حقيقة فهو كما له  
تلك ماهية كلية وكان كل منهما واحدا عن ملك الماهية ان  
ان يكون جزئي الحقيقة كلية حقيقيا وان كان البطلان  
وقيل في بيانه فان كل كلي لو كان تعيينه بذاته او جزئية  
او بلازم او نفا عليه لو لم يتعدد الفاعل كما قيل يكون  
نوعه مخير في فرده بل يتبع فرد آخر له انتهى اقول لا يخفى  
هذا البيان منافيا لما جعله بيانا لاعترا فاكبونه كما  
ذاما صفة كلية وتعميمها بالوعاء الشار **وهي**  
فالوجوب والامكان ان كانا من لوازم الماهية المشتركة  
التي تفصيل الدليل على ما ينبغي انه لو كان له يو مثل كان  
هو مشار كماله في الماهية ومتمنازاعه بخصوصه فلو  
والامكان ان كانا من لوازم الماهية المشتركة ومعتقدا  
يلزم اشتراك الواجب والمكن في هذا المعنى فلو كان  
الوجوب ويلزم كون الممكن واجبا ولا يمكن ان يكون  
كون الواجب مكنيا وان كان من لوازم الماهية المشتركة